النظام العالمي لما بعد كورونا بين العزلة الاستراتيجية والانكماش الاقتصادي

سناء بوصوف(*)

باحثة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية من المغرب.

مدخل

مر تطور مفهوم النظام العالمي بمجموعة من المنعطفات الكبرى التي ميزت تاريخ العلاقات الدولية في مختلف الاتجاهات، وتأرجح بين الفوضى تارة والتنظيم تارة أخرى نظرًا إلى تشابك وتقاطع القضايا الدولية وتضميناتها الفلسفية والسياسية والإنسانية والبيئية... وتباين أساليب تدبيرها وإدارتها، وبوصفه الإطار المؤسسي والدبلوماسي والسياسي والقانوني الناظم للعلاقات الدولية خلال فترة تاريخية معينة، كما يمثل نتاجًا لتفاعل مختلف الوحدات السياسية لهذا النظام (دول العالم) تعاونًا وتنافسًا وحربًا هو المحرك الأكبر فيه، إضافة إلى كل إطار تنظيمي قادر على التأثير في واقع العلاقات الدولية، مثل المنظمات والحركات السياسية والشركات الكبرى ذات النفوذ العابر للحدود. ويمثل هذا التعدد في تدبير الشؤون الدولية سببًا رئيسيًا في جعل الفوضى سمة ملازمة للنظام العالمي في غياب سلطة عليا قاهرة وآمرة تعلو بإرادتها على الفواعل في الحقل الدولي، وسببًا مباشرًا في تغيير هذا النظام، وإتاحة الفرصة لنشأة نظام بديل قوي ومختلف.

تمثل متلازمة النظام/الفوضى مدخلًا أساسيًا لإدراك طبيعة التفاعل بين مختلف الفواعل الدولية وغير الدولية، نظرًا إلى ارتباط تأثير هذا الأخير بتغيير الحقب في العلاقات الدولية التي حتمًا تكون مختلفة عن بعضها لها سماتها وخصائصها المميزة. كما تمثل هذه الجدلية معيارًا مهمًا لقياس حجم مساهمة هذه الفواعل في رسم ملامح النظام العالمي الذي يعكس حجم التغيرات والتحولات التي تصيب موازين القوى الدولية وتأثيرات اللاعبين الدوليين على الأحداث والأوضاع العالمية. كما يمثل هذا النظام انعكاسًا للفكر السياسي والاقتصادي والأيديولوجي... لهذه الحقب.

(*) البريد الإلكتروني: sanae.boussouf@gmail.com.

ارتبط تدبير العشرية الأخيرة من القرن العشرين وبدايات القرن الحادي والعشرين بتحكم الولايات المتحدة الأمريكية التي تزعمت قيادة العالم بعد انهيار الكتلة الشرقية. وشهدت الرحلة المذكورة أعلاه تحولات جذرية وعميقة في النظام السياسي العالمي الذي لا يزال قيد التأسيس والبلورة، لم يسبق للعالم المعاصر في أي وقت من الأوقات أن عايش مثل هذا الزخم من التحولات، وهذا القدر من تداخل وتشابك قوى التغيير التي أخذت تؤسس لما يعرف بالنظام العالمي الجديد، ولقد جاءت هذه التحولات بشكل متدفق وسريع وفجائي، كما أثرت نتيجة عمقها في مجرى التاريخ السياسي والفكري العالمي وجاءت لتفصل بين مرحلتين تاريخيتين من مراحل بروز وتطور النظام السياسي العالمي المعاصر، كما أن هذه التحولات عملت على إلغاء كل ما قبلها من ثوابت ومسلمات وتفاعلات دولية كانت قائمة على مدى نصف قرن منذ الحرب العالمية الثانية وأخذت تؤسس لقواعد ومفاهيم دولية جديدة ومختلفة عما كان سائداً قبل تلك الفترة. ومن هنا نجد أن كل المعطيات تدل على أن هذه التحولات كانت في معظمها عفوية ولم تكن بأي شكل من الأشكال مخططة ومدبرة. وكانت بالتالي محيرة حتى لأكثر الدول تحكمًا في مصير العالم. كما عرفت المرحلة أيضًا مجموعة من دواعي التغيير التي سعت الولايات المتحدة إلى استغلالها لرسم سياستها الخارجية القائمة على أيديولوجيا جديدة (نشر الديمقراطية في العالم) وزوال الصراع الأيديولوجي (الشيوعي، الرأسمالي في عهد الحرب الباردة). وهذا الأمر ترافق مع أهمية قيادة الولايات المتحدة الأمريكية في ضمان الأمن العالمي، والذي عرّت عمليات مواجهة تداعيات كورونا جانبه السلبي، مما يجعلنا نطرح العديد من التساؤلات المهمة: هل تبقى الولايات المتحدة زعيمة للنظام العالمي؟ وهل يفقد نموذج الحكم الرأسمالي صلاحيته؟ وهل تملك الصين مقومات الزعامة لقيادة توجه الحكم من الغرب إلى الشرق؟ أم يذهب العالم إلى حكم متعدد الأقطاب؟

أولًا: تطور مفهوم النظام العالمي وتأثيره على دور الفاعلين في بلورته

طبعت الفوضى واللاتنظيم علائق المجتمعات البشرية منذ القدم، حيث تأرجحت معظم الحضارات الإنسانية بين مفهومي السلم والحرب، ومثلت الجهود الدولية المبذولة في تدبيرهما الانعكاس التماثلي لتطور كل من الجانب التعاوني المتبادل بين مختلف وحدات الجماعة الدولية، والجانب الصراعي الذي يهيمن على طبيعة العلاقات بينها. ولما بات التعاون ضرورة حتمية لبناء مجتمع عالمي تفرضه قوة المصالح بين مختلف الفاعلين في الحقل الدولي وتطور طبيعة المجتمعات البشرية التي تتسم بالتحول والتغير، سارعت القوى الليبرالية إلى تشكيل نظام عالمي جديد عوض تلك المتهالكة لرسم السياسة العالمية المعاصرة والتي تتناسب وحجم التغيرات التي طرأت على الأحداث الدولية. بعد نهاية الحرب الباردة تبنت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها منظورًا أيديولوجيًا مختلفًا مبنيًا على الفكر التنويري المشبع بقيم الإنسانية والديمقراطية، وحماية حقوق الفرد، واحترام القانون... إلخ، وتكريسًا

له وضعت مجموعة من الاستراتيجيات الكبرى والشاملة والآليات العملية الفعالة، للخروج من دائرة افتعال الصراع إلى البحث عن كيفية احتوائه لبناء السلام العالمي، فهل نجحت القوى الليبرالية في بلورة النظام العالمي وفق استراتيجياتها الجيوسياسية والاقتصادية؟ أم كان دورها مجرد تدبير مرحلي مؤقت للشأن العالمي بعد انهيار الكتلة الشرقية؟

1 ـ نشأة النظام العالمي وأهم مراحل تطوره

ساهمت طبيعة المجتمع الدولي في رسم ملامح النظام العالمي باعتبار العلاقة التماثلية الانعكاسية التي تربط بينهما، فهو في كليته وتركيبته يعكس نمط التفاعل بين الفواعل الدولية وغير الدولية في المجالات كافة باعتبارهم أصحاب القوة والنفوذ. وبتغير أداء وسلوك أصحاب هذه القوة يتغير شكل وطبيعة هذا النظام، وبانتهاء المواجهة بين القوى المتصارعة تظهر تحولات رئيسية في توزيع محدد القوة والقواعد التي تحكم التفاعلات الدولية أو اللعبة إن صح التعبير، وقبل الخوض في أتون الفواعل الدولية وغير الدولية، ودورها في تحديد طبيعة النظام العالمي يجب بداية أن نتطرق إلى أهم مراحل تطور هذا الأخير في ضوء حقب زمنية شكلت في مجملها أهم محطات انتقال المفهوم تدرجًا من الفوضى إلى التنظيم، أو بمعنى آخر من الدائرة الضيقة في إطار الدولة إلى الدائرة الواسعة في المجتمع الدولي.

مر مفهوم النظام العالمي بالعديد من المحطات التاريخية الهامة التي أطرت مسار تطوره كنتاج لشبكة من التفاعلات السياسية والأمنية والبيئية والإنسانية... إلخ. ويعود استخدام مصطلح النظام العالمي الجديد إلى قيام الحضارة الأوروبية، إذ يعتبر الرومان أول من استعمل مصطلح النظام العالمي الجديد (Novus Ordo Seclorum)، ومعناه النظام الجديد للعصر العلماني الجديد، أو بعبارة أخرى النظام العالمي الجديد، وغالبًا ما كان يعكس في مجمله حجم التغيرات البنيوية والتحولات العميقة للسياسية الدولية والتوجهات الفكرية التي تؤطر ممارسة القوى الفاعلة بشكل براغماتي في تصريف الأزمات وعلى رأسها الدول ضمن نسق موحد.

ارتبطت النشأة الأولى لمفهوم النظام العالمي بمعاهدة فيستفاليا (1644 ـ Westphalia 1648) التي استطاعت أن تنهي الحروب الدينية أو ما يعرف بحربي الثلاثين سنة والثمانين سنة، التي مزقت أوروبا على خلفية الصراع بين الإمبراطورية الإسبانية المدعومة من الكنيسة الكاثوليكية الرومانية، ودول شمال القارة البروتستانتية المتحالفة مع ألمانيا وفرنسا التي دخلت هذا الحلف رغم كاثوليكيتها لدفع التوسع الإسباني الذي غصب بعض أراضيها ومعها هولندا[1]، تضمنت المعاهدة مجموعة من المبادئ التي كانت بمثابة صك ميلاد القانون الدولي الذي أحدثت في ضوء قواعده أسس نظام دولي مبني على تعدد الدول القومية واستقلالها، مع الاعتماد على توظيف منطق توازن القوى كوسيلة لتفعيل

(1) David Onnekink, *War and Religion after Westphalia, 1648–1713* (London: Ashgate Publishing, Ltd., 2013).

هذا النظام، واستمر تبني هذا الأسلوب من جانب المجتمع الدولي إلى غاية اندلاع الحرب العالمية الأولى التي أسست مرحلة جديدة في تاريخ العلاقات الدولية، والتي شهدت بدورها استخدام مصطلح النظام العالمي وهنا نستحضر المثالية الولسونية المتشبعة بقيم السلام التي تضمنتها المبادئ الأربعة عشرة للرئيس الأمريكي وودرو ويلسون، وعرفت هذه الفترة استخدام مصطلح النظام العالمي الجديد، وفي دعوات لإنشاء عصبة الأمم عقب الحرب العالمية الأولى. كما استخدم المصطلح إلى حد قليل عند وصف خطط الأمم المتحدة ونظام بريتون وودز بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، ولكن تضاؤل استخدام المصطلح بسبب مدلولاته السلبية التي ارتبطت بفشل عصبة الأمم في منع قيام حرب ثانية. لكن بقي العديد من المعلقين يستخدمونه في سياق رجعي للإشارة إلى النظام الذي أرسته دول الحلفاء المنتصرة في الحرب العالمية الثانية بعد انتهائها.

تعَدّ سمة التغيير، كما أسلفنا الذكر، من أهم محددات النظام العالمي لارتباطها المباشر من جهة أولى بطبيعة الأحداث الدولية وحجم تأثيرها في استقرار الحياة الدولية، ومن جهة ثانية بأداء وممارسة الفواعل الدولية في تدبير شؤون العالم، وحل المشكلات المختلفة المتعلقة بقضايا السلم، الأمن، البيئة، الاقتصاد، الإنسانية ... إلخ، وكذا حجم مساهمة القوى الفاعلة في تناولها. وفي هذا السياق تعَدّ الحرب العالمية الثانية حدثًا استثنائيًا على مختلف الأصعدة. حيث أسست نهايتها لمرحلة متميزة من تاريخ العلاقات الدولية كان عنوانها البارز «الحرب الباردة» بين الكتلتين الشرقية والغربية، أو بمعنى آخر بين دولتين عظميين هما الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية. مثّل الصراع الأيديولوجي والتنافس على مناطق النفوذ أهم محددات المرحلة، وسببًا رئيسيًا في تغيير النظام العالمي من متعدد الأقطاب إلى «ثنائي القطبية». اتخذ التنافس أشكالًا مختلفة توزعت بين السياسي والاستراتيجي والعسكري بخاصة، لكن دون المواجهة المباشرة بين القوتين، انتهت مرحلة الحرب الباردة بفشل الأيديولوجيا الاشتراكية مما عزز مركزية الأيديولوجيا الليبرالية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية التي استطاعت أن تقود منفردة فترة ما بعد الحرب الباردة. وهكذا برز مصطلح النظام العالمي كمحدد للسياسة الدولية حيث نوقش على نطاق واسع خلال العشرية الأخيرة من القرن الماضي، وتم تداول المصطلح بأكثر فأكثر بين الرئيسين جورج بوش الأب وميخائيل غورباتشوف من أجل وصف طبيعة حقبة ما بعد الحرب الباردة التي قال عنها المفكر عابد الجابري بأنها مختلفة عن سابقاتها.

تميزت حقبة الحرب الباردة بتباين في نسب الهيمنة الغربية، توزعت على مرحلتين حيث شهدت الأولى هيمنة غربية شبه كونية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية في إطار نظام أحادي القطبية، وامتدت طيلة العشرية الأخيرة من القرن العشرين أي من 1990 غداة حرب الخليج الثانية حينما أعلن جورج بوش الأب عن قيام نظام عالمي جديد في خطابه حول ما يقع في الشرق الأوسط بعد غزو الكويت، مستخدمًا عددًا من العبارات اللامعة والجذابة وأبرزها أن «القوة العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية هي الضامن لقدرتها على فرض

ما تراه ـ وما تراه فقط ـ على العالم»[2]، شملت هذه المرحلة تحولات عميقة في مختلف المجالات (سياسية، اقتصادية، أيديولوجية، عسكرية، إعلامية، ثقافية ...)، حيث منح البعد الأيديولوجي كمحدد للإطار التنظيمي الجديد للعلاقات بين مكونات المجتمع الدولي لهذه الهيمنة نوعًا من الشرعية على خلفية تدخلات أمريكا بشكل فردي أو في إطار تحالفات في إدارة الأزمات، سعت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها إلى تعزيز وتكريس مبادرات جيوستراتيجية يراد من خلالها فرض هذه الأخيرة لتشمل مختلف مناطق العالم. وعلى نقيض المرحلة الأولى تميزت الثانية بتراجع الهيمنة الغربية منذ بداية القرن الحادي والعشرين على خلفية هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001 التي استهدفت برجي مركز التجارة العالمية في مانهاتن، لتدخل الولايات المتحدة الأمريكية في حرب مستمرة مع الإرهاب بدأت بغزو أفغانستان لخلع حركة طالبان لرفضها الامتثال للمطالب الأمريكية بطرد تنظيم القاعدة، وبعدها الحرب على العراق، تعرضت الولايات المتحدة الأمريكية للعديد من الانتقادات حول تدخلاتها في العديد من الأزمات.

2 ـ خصائص النظام العالمي وسماته بين الثابث والمتغير

أثارت مرحلة ما بعد الحرب الباردة، أو ما اصطلح عليها بالقطبية الأحادية في العلاقات الدولية، نقاشًا وجدلًا واسعين بين أوساط الباحثين والمنظرين، حيث ذهب البعض إلى القول بأن التغيير الذي عقب انهيار الكتلة الشرقية مجرد امتداد للحرب الباردة، في حين ذهب البعض الأخر إلى الحديث عن مرحلة البلورة لتأسيس نظام عالمي متعدد الأقطاب، أمام هذا الجدل تتبادر إلى الذهن مجموعة من التساؤلات المهمة والمركبة التي تخص، أكثر ما تخص، طبيعة النظام العالمي، وما يميزه عن الأنظمة المتهالكة؟

تميزت مرحلة ما بعد الحرب الباردة بمجموعة من التحولات التي شملت مختلف مجالات العلاقات الدولية، كانت سببًا رئيسيًا في زعزعة النظام الذي كان قائمًا على ثنائية القطبية ليخرج من صلبه نظام دولي جديد يحمل في طياته خصائص وملامح جديدة. من أبرز هذه الخصائص تربّع الولايات المتحدة الأمريكية منفردة على عرش النظام الدولي أو ما يعرف بنظام أحادي القطبية، حيث انعكس مباشرة على دور الفاعلين الدوليين في إدارة شؤون العالم. وقد أسفر هذا التحول عن ظهور فاعلين جدد أقوياء في شبكة التفاعلات الدولية، بعد تراجع قوة مبدأ التضامن القومي وتشتت ولاء المجتمع الداخلي للدولة، والذي يعَدّ أحد المحددات الرئيسية في حركة الدولة على الصعيد الخارجي، وكذا اتساع نطاق عمل الفاعلين التقليديين خصوصًا في ما يتعلق باستقلالها عن الدول ونقصد هنا المنظمات الدولية والإقليمية.

(2) هنري كيسنجر، «بئر أسرار جورج بوش الأب،» سبوتنيك عربي، 3 آذار/مارس 2016، .<https://arabic. sputniknews.com/analysis/201603031017724236>.

تنوعت مظاهر تغيير النظام العالمي وتعددت أوجه اختلافه عن سابقيه حسب درجات التنافس والتعاون بين القوى الفاعلة في تدبير القضايا العالمية خلال مرحلة ما بعد الحرب الباردة، والتي تعكس في جانبها التعاوني امتداد فكرة الوفاق الدولي الذي كان يربط بين البيت الأبيض والكرملين إبان الحرب الباردة كخيار استراتيجي للحفاظ على السلم والأمن الدوليين، كما تعكس أيضًا الجانب التنافسي الذي لا يزال يلقي بظلاله حتى يومنا هذا على العلاقات الأمريكوسوفياتية، وخصوصًا في ما يتعلق بتدبير قضايا الشرق الأوسط لاعتبارات جيوستراتيجية ثابتة بالنسبة إلى القوتين، وهذا ما أسفرت عنه التحركات الروسية الأخيرة للقضاء على «داعش».

تعَدّ مسألتا تكريس فكرة التعاون الدولي بين العملاقين لاحتواء التوترات بينهما وتأسيس بيئة مناسبة لحسم الخلافات والتقليل من نوازع الصراع والحرب، وتعزيز دور المنظمات الدولية في معالجة قضايا العالمية، خصوصًا في ما يتعلق في تدبير الأزمات الدولية التي ترتبت عن الفترة الانتقالية للنظام العالمي، من أهم مظاهر التطورات التي جاء بها النظام العالمي، حيث اتخذت الجهود الدولية في هذا السياق أشكالًا عديدة ومختلفة توزعت بين ما هو سلمي وما هو دبلوماسي. أدّت منظمة الأمم المتحدة دورًا مهمًا في تفعيل التطورات وبلورتها، ولعل ما ميز هذه المرحلة تبنّي الدول للعديد من المبادرات الأممية الرامية إلى استتباب الأمن والسلم الدوليين اللذين مثّلا عنوانًا بارزًا للمرحلة، حيث عرف مفهوم الأمن توسعًا كبيرًا وانتقل تحديده من النطاق الضيق المختزل في مرجعة الدولة والقطاع العسكري إلى التعددية نظريًا والتوسعية عموديًا وأفقيًا (الأمن الشامل، الأمن التعاوني، الأمن المتكامل، الأمن الإنساني)، أما مفهوم السلم فقد اتخذ أبعادًا سياسية واجتماعية امتدت إلى التدخل الإنساني من أجل مساعدة البلدان والمناطق في الانتقال من مرحلة الحرب إلى بناء السلام. ولقد مثلت قضايا الأمن والسلام إحدى المشكلات المعاصرة الكبرى أمام المنتظم الدولي، والتي أدّت الأمم المتحدة دورًا مهمًا في تدبيرها من خلال عمليات حفظ السلام في كل من البوسنة والهرسك، كمبوديا، السلفادور، وليبيريا، والموزمبيق ... وغيرها.

لم ينجح المعسكران الشرقي والغربي في إضمار التنافس الأيديولوجي بينهما رغم الجهود المبذولة لاحتوائه، ورغم التأييد الكبير لقيم الليبرالية من جانب معظم الدول والشعوب التي استطاعت أن تنفذ إلى كل بقاع العالم رغم أنها لم تصل إلى كل الدول بالطريقة نفسها، ولم تستثمر فيها على المنوال نفسه، ولم تكن لها درجة التأثير نفسها. ولقد مثّلت الليبرالية إبان نهاية الحرب الباردة الوعاء النظري الأنسب لطبيعة التفاعلات التي ميزت المرحلة، والتي سعت معظمها إلى مناهضة جل الممارسات القسرية بمختلف أنواعها السياسية أو الاجتماعية أو الأخلاقية أو الدينية، بعيدًا من الفكر الفوضوي وتغليب كفة القانون وسيادته. وهذا ما يذهب إليه المفكر ريفيرو كارو، نظرًا إلى غنى مرتكزاتها بقيم الإنسانية والديمقراطية وحقوق الأفراد، لكن كثرة الانتقادات التي وجهت إلى سياستها الخارجية إزاء مجموعة من القضايا التي يتم معالجتها وفق منطق الانتقائية، فرض على الإدارة الأمريكية تقاسم المهام بينها وباقي القوى (الشرقية) في تدبير مجال الاقتصاد العالمي.

استنادًا إلى ما سلف تبيانه، يمكن القول بأن تحديد طبيعة النظام العالمي يحكمها منطق المعيار الوظيفي لمحددات هذا النظام، أو بمعنى آخر من يتحكم في حجم تغير هذه الأخيرة هو من يرسم ملامحه وسماته، إضافة إلى المعيار الأيديولوجي الذي ميز طبيعة النظام العالمي القائم، هناك مجموعة من الخصائص التي جعلت منه أكثر تميزًا من سابقيه:

- تغيير مفهوم القوة؛
- الثورة الهائلة في وسائل الاتصال ونقل المعلومات وسرعة تداولها؛
- الاعتماد المتبادل؛
- عولمة المشكلات والقضايا التي تواجهها الجموع البشرية؛
- تراجع مكانة الدولة في العلاقات الدولية؛
- اللاتجانس.

ثانيًا: الممارسة العالمية ورهانات ما بعد كورونا

فاجأ الفيروس التاجي دول العالم وقلب كل الموازين، وكشف عن عيوب النموذج الغربي، وفي الوقت نفسه عن قصور النظام العالمي الحالي المتآكل، ولم يقتصر تأثير الجائحة على مسألة تهديد حياة البشر بالموت، بل عجّل بانهيار الاقتصادات العالمية التي تنذر بتفكك تحالفات غربية ونظم مؤسساتية مهمة، وامتد إلى تغيير موازين القوة في تشكيل العلاقات والروابط بين مختلف مكونات المجتمع الدولي، وهو ما زاد الاحتمالات المستقبلية بشأن تغيير النظام العالمي القائم، الأمر الذي خلق جدلًا واسعًا في مختلف الأوساط خصوصًا بعدما عجزت كل الجهود المبذولة عن إيجاد علاج أو لقاح فعّالين للقضاء عليه، قد يختلف البعض بخصوص حتمية تغيير النظام العالمي، لكن استمراره بما هو عليه لما بعد كورونا أمرًا مستحيلًا نظرًا إلى حجم الخسائر البشرية والسياسية والاقتصادية التي خلفتها الجائحة، هذا يجعلنا نطرح تساؤلًا فهل هذه الجائحة هي حرب بيولوجية يتعرض لها العالم ستعيد ترتيب قوى التمكين وخلق نظام عالمي جديد ؟ وهل ستتخلى الصين عن استراتيجية «الصعود التدريجي» وتصبح أكثر عدوانية؟ وهل تعتبر كورونا سببًا رئيسيًا في تغيير النظام العالمي؟ أم أنها مجرد عامل مؤثر في تسريع انهياره؟

1 ـ هل سيغير الفيروس التاجي الوجه النيوليبرالي للعالم؟

هل يغير الفيروس التاجي طبيعة النظام العالمي؟

احتدمت النقاشات بين أروقة المؤسسات البحثية العالمية حول طبيعة النظام العالمي لما بعد كورونا، فهناك من يرى أنها مجرد امتداد لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، فيما يرى البعض بأنها مرحلة جديدة في العلاقات الدولية، معظم النظريات والتصورات والآراء الاستشرافية

الراهنة ذهبت إلى تبني الطرح الثاني لمجوعة من الاعتبارات السياسية والاقتصادية والأيديولوجية أيضًا، بحيث تحولت مكافحة الوباء إلى منافسة حول زعامة العالم بين الغرب والشرق. وفي هذا السياق أكد هنري كيسنجر ضرورة الاستعداد للانتقال إلى نظام عالمي جديد لما بعد فيروس كورونا[3]. ولقد سبقه إلى ذلك مجموعة من المنظّرين والمهتمين بحقل العلاقات الدولية الذين تنبأوا بتغيير هذا النظام أمثال صامويل هانتينغتون، وفوكوياما، هناك مجموعة من المؤشرات والعوامل التي أدت إلى تبني هذا التصور من أهمها تراجع دور الولايات المتحدة الأمريكية في تدبير الشأن العالمي، احتدام المنافسة الاقتصادية بينها وبين قوى صاعدة بشرق آسيا، وكذا التفوق الرقمي للصين والتي تعتبر الظرفية مناسبة مهمة لتسويق نموذجها الرقمي ... إلخ .

مثّل تراجع الهيمنة الغربية على العالم وتدبير الشأن الدولي واحدة من أهم سمات نظام ما بعد كورونا وأهم مؤشرات تغيير النظام العالمي، فكثيرًا ما كان يصاحب تدخلات القوى الغربية وعلى رأسها أمريكا انتقادات واسعة على خلفية استخدام القوة العسكرية بشكل منفرد أو في إطار تحالفات كانت تسعى دائمًا إلى شرعنتها بتوظيف الخطاب التبريري القائم على احترام قواعد القانون الدولي، وضرورة استتباب السلم والأمن الدوليين، ولطالما مثلت مسألة الهيمنة وتأمينها واحدة من مصادر القلق لدى الإدارة الأمريكية وذلك منذ ثمانينيات القرن الماضي، حيث كشفت الوثائق الرئيسية الخاصة بالأمن القومي الأمريكي خلال الحرب الباردة أنه يجب على واشنطن أن تظل ملتزمة بهدفها نحو منتظم دولي أكثر نظامًا في مواجهة الاتحاد السوفياتي، وضرورة الاستفادة من الظهور التدريجي للقواعد والمعايير والأعراف الدولية التي تعمل على استقرار السياسة العالمية وبما ينتج منها من تطورات خطيرة ومن ثم حماية مصالح أمريكا[4]، ومنذ ذلك الحين والجهات الرسمية وشبه الرسمية الأميركية تهتم بهذه المسألة وتعمل من خلال وضع استراتيجيات محكمة لحماية مصالحها، ويذهب ألفريد ماك كوي، خبير المستقبليات في الجامعات الأمريكية، إلى الجزم بأن «القرن الأميركي الذي بُشِّرَ به بصورة احتفائية مع بداية الحرب العالمية الثانية، سيضمحلّ وينطفئ في حدود سنة 2025»[5].

كل الرؤى الاستشرافية حول مآل النظام العالمي تصبّ في منحى التغيير، وهذا ما كشفت عنه الجائحة التي عرت هشاشة النظام العالمي الذي يعيش اضطرابات جراء انتشار الفوضى على خلفية تعدد مراكز القوى، وتراجع هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية التي تعيش أسوأ الحقب في تاريخها، وهذا قد يسبب انتشار غير منظم للقوة والسلطة على المستويين الداخلي

(3) Henry Kissinger, «La Pandémie de coronavirus modifiera à jamais l'ordre mondial,» *l'opinion*,7/4/2020.

(4) مايكل جيه مازار [وآخرون]، **فهم النظام العالمي الحالي** (سانتا مونيكا، كاليفورنيا: مؤسسة راند، 2016)، ص 1، <https://bit.ly/358jlHb>.

(5) Alfred W. McCoy, «La Fin du «Siècle Américain»: La Disparition des États-Unis en tant que superpuissance mondiale,» 8 décembre 2010, < http://www.comite-valmy.org/spip.php?article1131>.

والخارجي، وهذا ما تعيشه أمريكا اليوم بسبب سياسة ترامب اتجاه تصريف الأزمة الاقتصادية التي تعيشها البلاد، سوء إدارة أمريكا أيديولوجيًا للرصيد الأخلاقي لقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان بوصفها أحد رموز الفلسفة الليبرالية واحدًا من أهم أسباب تراجع دورها المركزي في إدارة العالم خصوصًا في ما يتعلق بتعاملها مع تلك القيم ومدى التزامها بها وكذا انهيار القيم الإنسانية على خلفية قضايا العنصرية التي طفت على واجهة الأحداث من جديد، وعجز أمريكا عن تدبير تداعيات كورونا، كل هذه الأسباب جعلت ترامب في مواجهة المواطن الأمريكي بعدما لجأ إلى تبني أسلوب القوة لفرض النظام العام داخل البلاد بعدما توالت الاحتجاجات على خلفية مقتل مواطن أسمر البشرة على يد شرطي، ولقد انعكس تأثير وتداعيات هذه الأحداث على المردود الأمريكي خارجيًا أيضًا حيث اتخذت الإدارة الأمريكية مجموعة من الإجراءات كان أهمها الانسحاب من منظمة الصحة العالمية بدعوى وقوفها وراء انتشار الوباء بتواطؤ مع الصين، وإعلان حظر السفر من منطقة شنغن دون إخطار الاتحاد الأوروبي مسبقًا[6]، وهذا يكرس موقف أمريكا الانعزالي حيال تدبير الأزمات الذي اتخذه ترامب، وهذا سيؤثر لا محال على موقعها دوليًا، ويجعل المنافسة على ريادة العالم بينها والكتلة الشرقية محكومة بحجم شعبية المنتصر في صراع العالم ضد وباء كورونا.

2 ـ النظام العالمي لما بعد كورونا من أحادية القطبية إلى تعدد الأقطاب

في سياق التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي ميزت فترة الجائحة برزت العديد من القراءات الاستشرافية والكتابات حول طبيعة النظام العالمي لما بعد كورونا، والتي أجمعت معظمها على كون ما يقع اليوم على الساحة الدولية هو بمثابة مؤشرات تنبئ بتحولات عميقة تتصل بالتشكّلات الدولية وتمثلاتها الجديدة وموازين القوى العالمية، والتي ستساهم لا محال في رسم معالم الخارطة الاستراتيجية للفواعل الدولية، ويعزز احتدام التنافس بين مختلف القوى التي تتحكم في صناعة القرار الدولي، فضلًا عن الفوضى والاضطراب الذين يعززان فرضية تغيير النظام العالمي.

تعددت أسباب ودوافع تغيير النظام العالمي التي حاولت القوى الليبرالية إلى حجب حقيقتها، لكن كورونا عجلت باستحضار الأسباب وكشفت حقيقة هذه الأنظمة خصوصًا بعد تراجع هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على مجريات الأحداث الدولية، وتسيدها لمركزية العالم اقتصاديًا وسياسيًا، بما ينبئ بتحول عميق في تدبير السياسية الدولية خصوصًا بعد عودة روسيا الى الواجهة الدولية.

(6) «فيروس كورونا المستجد، والانتخابات الرئاسية، والسياسة الخارجية الأميركية،» المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 20 أيار/مايو 2020، <https://bit.ly/3iwX5yA>.

أصبح تجاوز المنظور التقليدي في فهم الظواهر المرتبطة بالممارسة الدولية وتحليل السياسة العامة للنظام العالمي المبني على تأثير الدول وتحكم قوى السوق في توزيع القوة بين مختلف وحدات المجتمع الدولي، أمرًا ضروريًا وحتميًا في ضوء بروز معايير جديدة أكثر تأثيرًا أفرزتها التحولات العميقة التي شهدها العالم خلال بدايات القرن الحادي والعشرين، والانتقال من الوصف للظواهر المتغيرة في السياسة العالمية إلى وضع تصورات، وإطار تحليلي جديد للعلاقات الدولية يتناسب وحجم التغيرات التي فرضتها التحولات السياسية والاقتصادية خاصة، حيث اتجه المجتمع الدولي إلى تدبير القضايا السياسية وتغيير طرق تناولها بما يواكب تطور المجتمع الدولي.

بناء على ما سلف ذكره أعلاه تتحمل الظرفية الآنية العديد من السيناريوهات يمكن اختزالها في ثلاثة تصورات ممكنة:

التصور الأول: يرتكز هذا التصور على مجموعة من المعطيات التاريخية التي تعود إلى بدايات ظهور الدولة القومية والرغبة في تنظيم مجتمعات ما بعد انهيار الأنظمة الإقطاعية (Feudalism) التي كانت سائدة في القارة الأوروبية معلنة عن نهاية عصر الإصلاح الديني. ولقد ساهم ظهور هذه الأخيرة خلال القرن السادس عشر في بناء نظام مختلف عن سابقيه خصوصًا في الجانب التعاوني بينها لتقييد ظاهرة الحرب وصيانة السلام على خلفية ما أصبح يعرف بحرب الثلاثين عامًا (Thirty Years' War)، والذي أصبح يعرف بـ«نظام ويستفاليا» (Westphalia System) في إشارة إلى معاهدة ويستفاليا التي جاءت بمجموعة من القواعد والمبادئ العامة التي تكرس وتعزز فلسفة السلام القائمة على توازن القوى، وارتكز هذا النظام بالأساس على مساهمة كيانات محددة بوضوح وخاضعة لسيطرة مركزية ومستقلة سواء كانت إمبراطوريات أو دولًا قومية تعترف بسيادة وإقليم كل منها، وكونها الوحيدة من يمتلك الحق في تشكيل العناصر الفعّالة الدولية، وكذلك الأطراف الوحيدة التي تنشأ بينها العلاقات الدولية، وتعد هذه المرحلة نقطة تحول مهمة في تاريخ العلاقات السياسية الدولية، والتي أسست لنظام مختلف عن الأنظمة المتهالكة السابقة، وامتد هذا النظام إلى بداية القرن العشرين التي شهدت أكثر الحروب فتكًا بالبشرية ويتعلق الأمر بالحربين العالميتين الأولى والثانية اللتين شكلتا سببًا مهمًا وعاملًا مؤثرًا في تغيير النظام العالمي القائم آنذاك، واتجهت جهود كل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية نحو مأسسة مختلف الضوابط المتعلقة بتنظيم المجتمع الدولي خلال عصر التنظيمات ابتداءً بعصبة الأمم وانتهاء عند الأمم المتحدة التي ارتبط إحداثها وعملها أساسًا باستتباب السلم والأمن الدوليين واحترام مبادئ القانون الدولي.

مثّل التنافس الأيديولوجي أهم محددات مرحلة الحرب الباردة، وانتقل الصراع بين القوتين العظميين إلى مختلف مناطق العالم[7]، وهو ما انعكس على طبيعة النظام القائم الذي انتقل من إدارة شؤون العالم في ظل ما يعرف بتعدد الأقطاب إلى التدبير الثنائي بين المعسكرين خصوصًا على المستويين السياسي والعسكري، وتميزت هذه المرحلة بالصراع والارتياب والعداء المتبادل وانعدام الثقة والخوف الذي يكنه كل طرف للآخر، وانتهى الصراع بين المعسكرين بظهور نظام عالمي جديد أحادي القطبية تفوقت فيه الأيديولوجيا الليبرالية على نظيرتها الاشتراكية، لكنه وفي غياب معايير محددة وثابتة لقياس حجم تغير النظام العالمي والمرتبط أساسًا بتدبير القوى وتوازناتها السياسية والاقتصادية واستراتيجيات بلورتها وفق منطق المصلحة والقوة، لا يمكننا الجزم بأن العالم كان فعلًا يعيش نظامًا ثنائي القطبية أو أحادي القطبية، وإنما يتعلق الأمر بمجرد تحولات وتغيرات نتيجة لطبيعة الارتدادات والهزات الميكانيزماتية التي أصابت دور الدولة القومية وتطور مفهومها بين المركزية ومجرد المشاركة في تدبير شؤون العالم، بعد تآكل دورها المركزي بظهور فواعل جديدة مؤثرة بصورة مباشرة في طبيعة النظام العالمي.

في ضوء ما سبق لا يمكن الجزم بأن مرحلتي الحرب الباردة وما بعدها يعكسان نظامًا عالميًا قائمًا بذاته، إذا ما اعتبرنا معايير التحليل التقليدية المعمول بها في تحديد طبيعة هذا الأخير، حيث لم يتجاوز التغيير بعد حدود الدول الوطنية إلى التركيز على أنظمة العالم رغم تآكل دور الدول اقتصاديًا. وإن الأمر مجرد انعطافة تاريخية كبرى ترتب عنها مجموعة من الأحداث كانتهاء الحرب الباردة، وغزو العراق، وتفجيرات 11 أيلول/سبتمبر 2001. ومثّل تناول مصطلح النظام العالمي الجديد ضمن سياقات مختلفة سببًا رئيسيًا في طمس ملامح نظام ما بعد الحرب العالمية، وهو ما جعله قاصرًا ولا يتناسب وحجم التغيرات والتحولات التي يعرفها المجتمع الدولي، رغم التقاطعات الجيوسياسية والجيوثقافية والجيوعسكرية والجيواقتصادية، وما يزكي هذا المعطى فشل محاولات الفواعل الدولية في إقامة حكومة عالمية حيث ظلت الفكرة مجرد تصورات طوباوية. ولا يعدو أن يكون الأمر مجرد امتداد لبلورة نظام متعدد الأقطاب الذي كان قائمًا، ومحاولات لتفعيله باعتماد أسلوبين مختلفين تؤطرهما عملية التناوب بين الثنائية والأحادية في تدبير السياسة الدولية، أو شكلًا من أشكال الحكم العالمي القائم على فرضية المؤامرة التي تهدف إلى السيطرة على العالم من أجل خدمة جهة ما... إلخ. وهذا ما يذهب إليه التيار المتشائم في تحليل الواقع الدولي. ولعل ما يرجح غلبة هذه الفرضية، أو هذا التصور، انشغال القوى العظمى في تطوير أساليب تأمين مصالحها

(7) كانت مرحلة الذروة التاريخية التي بلغتها شعبية الأيديولوجيا الشيوعية، حققت الأحزاب الشيوعية شعبية كبيرة في دول مثل الصين واليونان وإيران وجمهورية مهاباد، وصلت الأحزاب الشيوعية مسبقًا إلى السلطة في رومانيا وبلغاريا وألبانيا ويوغوسلافيا. شعرت المملكة المتحدة والولايات المتحدة بالقلق من أن الانتصارات الانتخابية التي تحقّقها هذه الأحزاب الشيوعية في أي من هذه البلدان يمكن أن تؤدي إلى تغيير اقتصادي وسياسي كاسح في أوروبا الغربية.

الاقتصادية والسياسية، والحفاظ على أمنها القومي، وبسط هيمنتها، بعيدًا من فلسفة التدبير الجماعي لقضايا المجتمع الدولي وتعزيز الجانب التعاوني لضمان استقراره، مما كان له انعكاسات وتداعيات كبيرة زادت تعميق اللاتوازن والفوضى داخل نظام يكرس الفوارق في قالب مشوه للطبقية بين الشمال والجنوب، الأمر الذي أدى إلى إغراق معظم دول الجنوب في احتراب داخلي مدمّر نتجت منه العديد من الانفجارات كان آخرها ثورات الربيع العربي التي ما زالت تؤدي الشعوب ثمن تداعياته.

التصور الثاني: تعددت الآراء وتضاربت حول طبيعة الفيروس التاجي، وامتد النقاش إلى إمكان تصنيعه مخبريًا، في سياق اللجوء إلى الإدارة بالأزمات (Management by Crisis) كوسيلة للتغطية والتمويه على المشاكل القائمة والتهرب من المسؤولية. فطريقة التعاطي مع تداعيات الجائحة وأساليب تدبيرها تجعل من فرضية المؤامرة أمرًا واردًا، وهناك سوابق في هذا المجال تؤكد هذا المعطى وأبرزها كانت خلال مرحلة الحرب الباردة ولجوء كل من الكرملين وواشنطن إلى تبني سياسة الوفاق لتدبير الأزمات الدولية التي كانت سببًا رئيسيًا في افتعالها، والأمر أيضًا وارد بين بكين وواشنطن في مواجهة الفيروس الذي يعَدّ من الأسلحة البيولوجية التي يمكن اللجوء إلى استخدامها كأسلوب لإدارة الأزمات، والفكرة ليست جديدة فقد استُخدمت في الحروب العسكرية لكن على نطاق لا يصل إلى مفهوم الحرب الكونية.

التصور الثالث: يقوم هذا التصور على فرضية وجود حكومة عالمية دكتاتورية استبدادية سرية ناشئة – والتي ستحل محل الدول القومية ذات السيادة ـ وفق رأي الخبير العالمي جيفري غرانت، وذلك من خلال نظريات المؤامرة المختلفة الغرض منها حكم العالم وفق أجندة عالمية واستراتيجيات تتحكم قوى سرية في وضعها بما يتماشى والمصالح الكبرى لهذه القوى، وبروباغندا مشبعة بأيديولوجيا تتناسب والتحولات العميقة التي عاشها المجتمع الدولي في مختلف المجالات كمؤشر على تقدم التاريخ وانتقال العالم من مرحلة الدولة الوطنية إلى مرحلة جديدة تتحكم في إدارتها وبلورتها مجموعة من الفواعل الجدد، يمثل البعد الاقتصادي أهم محدداتها، وبوصلة توجهات السياسة العالمية بعامة. وستزداد أهمية هذا البعد ومحوريته خلال مرحلة ما بعد كورونا التي عرّت عمليات تدبيرها فشل الرأسمالية في مواجهة تداعياتها اقتصاديًا، وكشفت في الوقت نفسه عن هشاشة المجتمعات الغربية اجتماعيًا وسياسيًا وعلى رأسها أمريكا وفرنسا، إذ لم يكن أكثر المتشائمين والمعادين للفلسفة الليبرالية يتصور هذا السيناريو، خصوصًا في ما يتعلق بالعولمة الاقتصادية حيث تراجعت الاقتصادات العالمية عن فلسفة اقتصاد السوق، واكبت دعم قدراتها في التعامل مع فترات طويلة من الانطواء الاقتصادي الذاتي من منظور روبين نيبليت مدير مركز تشاتام هاوس للأبحاث بلندن، وتعزيز دور الدولة الوطنية في تدبير وتوجيه الاقتصاد، ولعل العودة إلى هذا النمط يعزز فرضية انتقال مركز العولمة من الولايات المتحدة الأمريكية إلى الصين، والنفوذ والتأثير من الغرب إلى الشرق.

تبقى السيناريوهات السالفة الذكر واردة الحدوث في ظل الفوضى التي يعيشها النظام العالمي، وغياب مواقف صارمة ومحددة من قبل الدول العظمى التي سارعت إلى حصر التنافس في المجال العلمي للحصول على لقاح فعّال وناجع للقضاء على الوباء، لتغطي فشلها في تدبير تداعيات الجائحة اقتصاديًا واجتماعيًا وسياسيًا.

ارتباطًا بما تقدم ذكره يمكن القول بأن العقد الأخير قد كشف بسطوع عن مجموعة من الأزمات الاقتصادية التي عاش خلالها المجتمع الدولي فترات مخاض عصيبة والتي ضربت بالخصوص أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، في حين استطاعت قوى اقتصادية جديدة مهمة تمثل جزءًا معتبرًا من التجارة الدولية أن تتصدر المشهد الدولي كالهند والبرازيل وتركيا وجنوب أفريقيا وكوريا الجنوبية وإندونيسيا وماليزيا وسنغافورة، وعلى رأس تلك الدول نجد الصين كقوة اقتصادية وعسكرية وبشرية عظمى[8]. فبانتصاف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. باتت الصين قوة اقتصادية عالمية يُحسب لها حسابها، ولا سيما بعد تحقيقها نموًا اقتصاديًا سريعًا يُؤهلها لتصدر العالم اقتصاديًا في النصف الثاني من هذا القرن، ودفع هذا التعدد القطبي على المستوى الاقتصادي كثيرين إلى توقع تبلوره في تعددية سياسية واستراتيجية للنظام الدولي، ويرجع التفوق الصيني إلى أواخر سنة 1979 حيث اتجهت الدولة إلى اقتصاد السوق، وغيرت سياساتها الاقتصادية التي تكللت بعقد مجموعة من الاتفاقيات مع الولايات المتحدة الأميركية التي رحبت بهذا الانفتاح الذي قاده دنغ شياو بينغ وفق منطق «لا تطالبوا بالقيادة أبدًا ابحثوا عن الإنجاز»[9].

سيكون للفيروس التاجي نصيب مهم في تغيير نظام عالمي والذي ظهرت بوادره إلى ما قبل قرن تقريبًا. ولطالما مثلت الحروب والأوبئة أحد أهم المؤثرات الرئيسية في تغيير الأنظمة وطبيعة سيرها، بل يتم اللجوء إلى افتعالها أحيانًا كإحدى الوسائل التقليدية في إدارة الأزمات، وهذا يرجح كفة فرضية المؤامرة بين بكين وواشنطن. وهذا سبق حدوثه إبان الوفاق الدولي بين الكرملين والبيت الأبيض كما أشرنا إلى ذلك سلفًا. يعزز هذا التصور حجم التخبط والفوضى اللذين صاحبا فكرة إنشاء نظام عالمي جديد لما بعد نظام ويستفاليا حتى يومنا هذا. إذ لا يمكن أن نتحدث عن نظام قائم بذاته ومستقل في ظل الضبابية والفوضى اللتين اكتنفتا تسيير شؤون العالم بما يخدم مصالح القوى الكبرى، وتحكّمها في السياسة الدولية وتوجهات الاقتصاد العالمي من خلال إحداث مؤسسات ذات طابع تجاري وأخرى اقتصادي تنموي (كإطار للتعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي)، تتحكم القوى الكبرى في برمجة أهدافه ووضع آليات بلورته وفق سلم انتقائي يمثل حجم التبعية الاقتصادية معيارًا أساسيًا للاستفادة منه. وكل هذه المؤشرات تؤكد أننا أمام نظام متعدد الأقطاب ولا يتعلق الأمر بنمط موحد للتنظيم الدولي.

(8) فريدريك معتوق، **المارد الآسيوي يسيطر** (بيروت: منتدى المعارف، 2013).

(9) Gérard Chaliand, *Vers un nouvel ordre du monde* (Paris: Seuil, 2013).

استطاعت كورونا في ظرف شهور قليلة فقط أن ترسم تموقع الفاعلين التقليديين والجدد ضمن الخارطة الدولية المرتقبة. فاللعبة لم تعد تقتصر على معيار المركزية في التدبير بقدر ما هي مرتبطة بحجم التأثير الذي تمارسه الفواعل، خصوصًا بعد تآكل دور الدولة في المنظومة الدولية الحالية، وهو ما انعكس أكثر فأكثر على الدور الأمريكي في صناعة القرار الدولي، فالولايات المتحدة الأمريكية اليوم تعيش أحلك الحقب في تاريخها المعاصر على خلفية الفشل في تدبير الأزمة الاقتصادية، والانفجار الاجتماعي حيال قضايا العنصرية، وتعنّت الإدارة الأمريكية الحالية بقيادة ترامب الذي سلك مسار أسلافه في تصريف الرصيد الأخلاقي الذي مثّل، ولا يزال، أحد المداخل المهمة لانتقاد زعامة ومركزية هذا البلد في تدبير قضايا الإنسانية والسلام، وهذا أكيد لا يتماشى وفلسفة الأنوار التي نصبت أمريكا نفسها عرابة التيار الليبرالي في مختلف الرقع الجغرافية، وما يزيد الأمر تعقيدًا هو اقتراب موعد الانتخابات الأمريكية التي يراهن من خلالها ترامب على البقاء بالبيت الأبيض، ويسعى في هذا السياق إلى تعبيد الطريق نحو ولاية ثانية. وهذا ما تؤكده أفعاله ومناوراته من أجل تأجيل الانتخابات في تجاوز خارق للدستور وقسم أعضاء الكونغرس. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن موعد الانتخابات لم يتغير منذ 1845، كما استغل الزمن الكوروني لتشديد خطاب العداء نحو الصين كمدخل مهم لتقوية موقفه لخوض الانتخابات من خلال اتهامها مباشرة بأنها وراء انتشار الوباء، وكأن التاريخ يعيد نفسه مع الجمهوريين في واقعة ووترغيت (Watergate Scandal).

ارتباطًا بما سلف تبيانه يمكن القول بأن مرحلة الصراع بين الشرق والغرب لم تنتهِ بعد، والتنافس بين المعسكرين الشرقي والغربي لا يزال قائمًا. فإذا كان بالأمس عسكريًا وأيديولوجيًا بين الاتحاد السوفياتي وأمريكا، فهو اليوم اقتصاديًا وعلميًا وتكنولوجيًا بين أمريكا والصين، فكل منهما تحاول بسط هيمنتها مع تقدم الصين وتراجع أمريكا التي تعيش على وقع أزمات اقتصادية خانقة منذ 2008. فالصين اليوم تتوافر على جل المقومات: القوة الاقتصادية، والتقدم التكنولوجي، والاستعداد العسكري، والرأسمال البشري، التي تجعل منها قوة عظمى لإدارة العالم، والتي تحاول من خلال التسويق لمبادرة «الحزام والطريق» أن تجعل من استراتيجياتها وأهدافها محورًا للعلاقات الاقتصادية العالمية[10]. كما كان دورها مهمًا في تدبير الجائحة حيث أبدت تعاونًا كبيرًا مع دول الغرب (إيطاليا) التي اشتكت من عدم تعاون الدول الأوروبية وأبدت امتعاضًا واضحًا على لسان رئيس وزرائها، جوزيبي كونتي، الذي صرح بأن «الاتحاد الأوروبي مهدد بالانهيار كمشروع ما لم يقم بمساعدة الدول الأكثر تضررًا من الجائحة داخله». وطالب الاتحاد بالارتقاء إلى مستوى التحدي الذي قال إنه يعد «أكبر اختبار تواجهه أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية»[11]. وهكذا ارتفعت الصين من الناحية

(10) Peter Franssen, «La Chine ouvre les portes,» 9 décembre 2009, <http://www.infochina.be>.

(11) بابكر فيصل، «هل يتغير النظام العالمي بعد كورونا؟،» الحرة، 14 نيسان/أبريل 2020، <https://www.alhurra.com/different-angle/2020>.

الدولية وارتقت في مواقفها وقدراتها، لتتحول عندها الساحة الأوروبية إلى ساحة مواجهة بينها وأمريكا بالمعنى الحقيقي. وكل هذه مؤشرات تدل على بدء تغير في الموقف الدولي بل وإعادة تشكيل للموقف الدولي، وإن لم يكن مؤشراً قويًا على قرب انهيار المنظومة الدولية، لكن يظل مؤشرًا مهمًا على تغيير كبير في طبيعة وشكل وحجم العلاقات الدولية لما بعد كورونا.

إن اتجاه مراكز القوة في النظام العالمي الجديد قد تتحول عن الغرب، نحو الشرق بقيادة الصين، ولن يتم هذا إلا بتوافق بين البيت الأبيض وبكين كي يبدو الأمر وكأنه تعبير طبيعي عن واقع كان مضمرًا، وآن الأوان لمظهرته وتجلياته، بحيث ستبقى الولايات المتحدة الأميركية كقوة عظمى ولن تغيب نهائيًا عن رقعة العلاقات الدولية لكن كقطب وليس محركًا أساسيًا لتوجهات السياسة الدولية.

من الرؤى الاستشرافية المرجحة حول ماهية النظام العالمي لما بعد كورونا أيضًا، هو العودة إلى نظام متعدد الأقطاب والذي من شأنه أن يحقق توازنًا مهمًا على المستوى الدولي وفي مختلف المجالات. فقد فشلت أحادية القطبية في تدبير شؤون العالم على غرار الثنائية القطبية كنمط لإدارة العالم، والتي لم تكن إلا قوسًا في التاريخ الحضاري الطويل، ونحن اليوم بصدد العودة إلى عالم متعدد الأقطاب لكن بصورة مختلفة عن سابقه كون الأول تميز بأخذ المبادرة سياسيًا واقتصاديًا وعسكريًا كمعيار للقوة والزعامة، في حين سيتسم القادم بالعزلة الاستراتيجية والانطواء الاقتصادي، والتي ستعمل مختلف القوى الفاعلة الجديدة في تشكيل الرقعة الجديدة للعلاقات الدولية في ضوئها، ضمن هياكل ومؤسسات وقيم تتناسب وحجم التحولات المرتقبة. وعليه، تبقى نظرية تعدد الأقطاب هي الأقرب للممارسة الدولية واحتواء تأثير الفواعل في تدبير جانبَي الصراع والتعاون في مجال العلاقات الدولية، والتحولات الممكنة والمنتظرة هو تغيير في مراكز القوة وفق شروط جديدة للعبة اقتصاديًا وسياسيًا بين بكين وواشنطن، وعقد تحالفات جديدة تهدف إلى بناء علاقات أكثر قوة مع دول مثل الصين وروسيا وهذا الأمر سينعكس على علاقات هذه الدول مع الولايات المتحدة الأمريكية التي تعاملت باستخفاف مع أزمة جائحة كورونا.

خاتمة

داخل النسيج التفاعلي بين وحدات المجتمع الدولي لا يمكن الحديث عن التجانس والانسجام رغم الجهود المبذولة في إطار الجانب التعاوني للعلاقات الدولية في شقها المتعلق باستتباب السلم والأمن الدوليين، بحكم غلبة عناصر التفكك والانقسام على عناصر التماسك والتعاون. وهذا يرجح فكرة أن النظام العالمي يعيش الفوضى وأن تنظيمه غاية صعب إدراكها. وهذا أيضًا ما توضحه العلاقة الانعكاسية التماثلية التي تربط المجتمع الدولي والنظام العالمي، وبالتالي يظل اعتماد المنظور القائم على فكرة الجماعة الدولية، والسلام العالمي، والأمن الجماعي ... بعيدًا من واقع ما يجري من صراع.

يميل التوازن الحالي بين النظام والفوضى لصالح الفوضى، وهو ما جعل استبدال النظام العالمي الحالي بآخر أكثر تنظيمًا وفعالية أمرًا حتميًا، بعيدًا من التدبير الأحادي أو الثنائي اللذين اختلفت طبيعة تناولهما للقوة التي توزعت بين ما هو عسكري وسياسي وأيديولوجي لتامين مصالح القوى العظمى، الأمر الذي ترتب عنه زعزعة الاستقرار الدولي بفعل تحديات الحوكمة وتوازن القوى المؤثرة في طبيعة النظام العالمي، واستخدام مصطلح النظام العالمي الجديد في سياقات مختلفة ومتعددة قد أضعف محتواه، وهو ما جعل تجاوزه أمرًا طبيعيًا وعزز فرضية الفوضى التي أصبحت أسلوبًا في تدبير شؤون العالم. ونرى في كورونا اليوم مناسبة مواتية للعودة إلى نمط متعدد الأقطاب بتوجهات مختلفة نتطلع من خلالها إلى تدبير أكثر نجاعة لقضايا العالم بما يخدم البشرية في مختلف المجالات، وإعادة النظر في دور المؤسسات الدولية لتفعيل مبادرات السلام وتعزيز الأمن الإنساني. فمعظمنا يطمح إلى نظام عالمي جديد بخلاف ما جاء به وودرو ويلسون ورونستون تشرشل وجورج بوش الأب والابن □